جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مشكلة تصميم البحوث الميدانية في المجالات الامنية في الدول العربية وسبل التغلب عليها

د . سعود بن ضحيان الضحيان

الرياض

1417 هـ - 1996 م

مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وسبل التغلب عليها

د.سعود بن ضحيان الضحيان
أستاذ الخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب
جامعة الملك سعود

مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وسبل التغلب عليها

المقدمـــة:

لم ترق الدول المتقدمة إلى ما توصلت إليه إلا عن طريق البحث المعتمد على التجريب والدراسة، فالبحث كان الوسيلة الفعالة واليد الطولي في التقدم. والمسح الاجتماعي أحد تلك الأساليب للحصول على المعلومات المطلوبة، حيث تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لتنفيذ أي مشروع أو إقرار أي سياسة من سياسات التنمية الاجتماعية بقدر ما تكون مصداقية تلك المعلومات بقدر ما تزداد فرص النجاح لتلك المشاريع والسياسات التنموية أو حتى في عمليات التقويم للمشروعات القائمة أو التعامل مع أي ظاهرة اجتماعية

والباحث في الدول النامية لم يغفل أهمية المعلومات عند وضعه لخطة دراسته غير أنه يواجه صعوبة تطبيق المسح الاجتماعي وذلك راجع للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة فالتغير السريع في الخصائص السكانية والاقتصادية والثقافية، أدى إلى عدم ثبات تركيبة سكانية واحدة لتلك المجتمعات فمثلاً نلاحظ أن معدل المواليد عال وكذلك الحال بالنسبة للوفيات مع ملاحظة أن ذلك المعدل لايبقى على صورة واحدة، بالإضافة إلى أن الحراك الاجتماعي يحدث بصورة سريعة لافتة للنظر نتيجة للهجرة الداخلية من المناطق الريفية (المناطق الأقل نمواً) إلى المناطق الحضرية وتغّير أنشطة الأهالي من الزراعة والرعي إلى نشاط آخر وهو النشاط الحضري[1]

(1) See: Bulmer Martin & Wanwick Donald P. Social Research in Developing Countries. N.Y: John Wiley & Sons Limited,1983.
Casley D.J. & Lury D.A. Data Collection in Developing Countries. Clarentdon Press Oxford, 1981.

وتعد المسوح الاجتماعية إحدى أهم أدوات جمع المعلومات إلاّ أن هناك تساؤلات عديدة تثير جدلاً حول جوانب القصور حول تلك المعلومات وخاصة في دول العالم الثالث. ومن أهم جوانب القصور مايلي:

١ ـ مدى شمولية تلك المعلومات لفئات المجتمع.

٢ ـ حصر جمع المعلومات وعرضها على المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

٣ ـ ضعف الإمكانيات البشرية والمادية الذي أثر على نوعية النتائج.

٤ ـ تدني القيمة العلمية للبحوث الاجتماعية.

٥ ـ إغفال بعض المؤسسات الاجتماعية لأهمية النشاط البحثي.

أولاً: أهمية تحديد مجتمع الدراسة

تعد هذه الورقة ذات أهمية حيث أنها تتناول موضوعاً هاماً، ألا وهو درجة شمولية وتعميم النتائج في الدراسات الاجتماعية. فعلى الرغم من ماتثيره هذه القضية من جدل لدى الباحثين، فإن البعض الأخر لا يعيرها أهمية، بل إنهم قد لايتحرون الدقة في تعميم نتائج المسوحات والدراسات السابقة كمصدر للبيانات الأولية، لذا فإن إرتباط نجاح أي دراسة يرتبط بمدى شمولية ومصداقية نتائج الدراسات والبحوث السابقة، والتي تعد المصدر الأساسي للدراسات التالية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الورقة في التعرف على ما إذا كانت تلك الدراسات السابقة ومصادر المعلومات المتنوعة تقدم معلومات وافية وشاملة لجميع الثقافات الفرعية وذات مصداقية في نفس الوقت بحيث تساعد الباحث على تحديد مجتمع الدراسة تحديداً دقيقاً ليتسنى تحديد وسحب العينة.

وتواجه كثير من المؤسسات التى تقوم بإجراء المسوح والدراسات السكانية عدداً من العقبات والتي من أهمها :

١ـ اتجاهات وحدات الدراسة:

قد يكون الإتجاه العام لدى وحدات الدراسة حول الدراسات والإحصاءات العامة إتجاهاً سلبياً حيث أن سكان المجتمعات البدوية والريفية مثلاً عادة مايشككون في من يقوم بتسجيل معلومات تخصهم، وذلك لإرتفاع الأمية لديهم ولخبرات سلبية قد يكونوا مروا بها في الماضي كذلك فإن للأحداث السياسية وطبيعة الوضع الاجتماعي في المنطقة أثراً واضحاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الكثير منهم لا يهتم بالمعلومات الأساسية كعمره، أو دخله، أو أين ولد، وما إلى ذلك[١].

٢ ـ حساسية مجتمع الدراسة .

يواجه كثير من الباحثين مشكلة صعبه في مجال تحديد مجتمع الدراسة وذلك عندما تتصف مجتمعات الدراسة بالسرية التامة حيث يكون من الصعب بل من المستحيل الوصول إليها ومثال ذلك مجتمع مدمني المخدرات أو المصابين بمرض الأيدز أو حتى المكتئبين نفسياً[٢]. ومن هنا يجد الباحث نفسه مضطراً للتعامل مع فئات صغيرة من ذلك المجتمع لاستحالة وضع قوائم لتلك الفئة فيضطر إلى أن يجري دراسته على الموجودين داخل المستشفيات أو السجون أو المصحات. وذلك يعني أن درجة التعميم تنحصر في نزلاء تلك المؤسسات.

---

(1) Bulmer,op.cit., p.43.

(2) Grinnel R. M. (Jr). & Williams Margaret. Research in Social Work.Itasca, Illinois: A Primer, F.E. Peacock Publishers Press Inc. 1990, P. 119.

٣ ـ محدودية أطر الدراسة:

يعد توفر القوائم التي تضم المواطنين من أكثر سمات العالم الغربي، والتي ساعدت في إزدهار الدراسات المسحية خصوصاً في الصناعة. فمثلاً هناك قوائم للإنتخابات تضم الأفراد الذين بلغوا ثماني عشرة سنة فأكثر، بالإضافة إلى أن هناك قوائم أخرى لمالكي الوحدات السكنية ذات العلاقة بالأمور الضريبية، لدرجة أن كثيراً من المعلومات يمكن إستخلاصها من تلك القوائم دون الرجوع إلى الأفراد ذاتهم في حين أن الدول النامية تفتقر إلى تلك القوائم. وحتى إذا توفرت تلك القوائم، فإن الخطأ أو النقص فيها يبرز بشكل أضخم مما يثير تساؤلاً حول جدوى صلاحية استخدامها. وقد توجد بعض المعلومات لدى الأجهزة الحكومية غير أنها لم تخضع للنشر، مما يجعل من العسير الوصول إليها إلاّ بصعوبة بالغة مثال ذلك ماهو موجود بالهند حيث أن المعلومات عن السكان «مواليد ووفيات» لدى المسؤولين في القرى يكون فيها شك كبير في مصداقيتها في حين أن سجلات التملك للأراضي الزراعية (الهند وباكستان) تُعد أكثر مصداقية لعلاقة ذلك بالأمور الضريبية غير أن هذا الأسلوب لايمكن استخدامه في أمريكا اللاتينية حيث لا توجد ضرائب على الأراضي وبالتالي فإن استخدام سجلات الملكية يصبح غير ذى جدوى[1].

ثانياً: تعريف الحراك الاجتماعي

يعد الدخول في طبقه أو الخروج منها أمراً مألوفاً في كثير من المجتمعات، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية يغير الناس وبموجبها على أساسها

---

(1) Bulmer, op. cit., p.93.

مراكزهم ومواقعهم وهذه الحركة تسمى (Social Mobility) فالدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد بالطبع في كل مجتمع ولكن سرعتها تختلف من مجتمع لأخر. ففي المجتمعات البدائية يُعد تحرك الناس داخل المجتمع محدوداً. أما في المجتمعات الحضرية فتكون حركتهم أكثر. ويتعلق هذا المفهوم بحركة إنتقال الأفراد من مركز إلى آخر ومن مكان إلى أخر[1] ونظراً للتغيرات السريعة في المجتمعات النامية في العقدين الماضيين أثر تأثيراً واضحاً على ظاهرة الحراك الاجتماعي الأمر الذي يحتم على الباحثين الإلمام بها. وذلك للوصول إلى صورة واضحة عن مجتمع الدراسة وتحديد أطر حديثة للدراسات فالنزوح من الريف والمناطق الأقل تحضراً إلى المدن يجعل تلك الدول في حاجة إلى تحديث تلك القوائم بصفة دورية، بينها فترات زمنية قصيرة

ثالثاً: العينـــة:

تعد العينة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثون لجمع معلومات عن مجتمع كبير من الصعوبة حصره والتعامل معه فالعينة بالنسبة للعديدمن دول العالم تعتبر مشكلة خاصة لدول العالم الثالث، لأن المعاييرالتي وضعت لسحب العينة هي نتاج غربي، الأمر الذي لايتسنى لتلك الدول تطبيقه بصورة كاملة حيث أن أغلب هذه الدول ليس لديها أطر واضحة لسحب العينات. كذلك عدم توفر قوائم مسبقة. فمثلاً ندرة وجود مراكز تسجيل المواطنين في سائر المجتمع. وحتى إذا كانت تلك المعلومات متوفرة فإن ملامح النقص والقصور تشوبها، فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد الأمثلة التالية

---

(١) أحمد زكي بدوي. الخدمة الاجتماعية في مجال العمل ١٩٨٣م، ص ٢٧١

١ ـ يصدر المكتب المركزي للإحصائيات في سوريا قوائم السكان مستنتجة من قوائم إحصائية سابقة من الممكن ألا تكون قائمة . فالقرويون الذين يسكنون في قرى محددة ومعروفة يمكن أن يكونوا ضمن عينة أمر بديهي يمكن القيام به غير أن هذا لا ينطبق على البادية حيث أنهم لا يمكثون في مقر ثابت .

ولقد واجه الباحثان (الضحيان ، الحربي) مشكلة مماثلة لهذا النوع فلقد قاما بدراسة لأحد تجمعات البادية في المملكة العربية السعودية ، حيث كانت المعلومات الأولية تشير إلى أن هناك أعداداً كبيرة من البادية مستقرة في تلك المنطقة . غير أن الباحثين عندما شرعا في جمع المعلومات إكتشفا أن كثيراً منهم قد ترك المكان نظراً لجفاف المنطقة وتوفر المراعي الجيدة في منطقة أخرى . فهم يتركون المنطقة مؤقتاً ليعودوا إليها في الصيف . وفي مثل تلك الحالات فإن من يقوم بدراسة لتلك المجتمعات دون معلومات أولية يخرج بنتائج ذات مصداقية ضعيفة .

٢ ـ تواجه الصومال نفس المشكلة ولكنها أكثر تعقيداً حيث أن معظم الخرائط التي تعد الأساس الأول في تحديد مجتمع الدراسة ناقصة وذلك لأن كثيراً من القرى ليس لها موقع على الخريطة كما أن المعلومات الموجودة على الخرائط للقرى لا تتفق مع الواقع . والأمر المثير للإنتباه أن طبيعة الحياة في ذلك المجتمع تخلق كثيراً من المشاكل لجامعي البيانات خصوصاً إذا كان المقصود للدراسة هو رب الأسرة فالنشاط الرعوي في الصومال يُعد من أبرز الأنشطة السكانية . حيث يذهب الرعاة في موسم إخضرار الأرض إلى مناطق بعيدة عن قراهم ويمكثون فيها عدداً من الأشهر ، لذا يصبح من الصعب إجراء دراسة على هؤلاء إذا إختار

الباحثون الوقت غير المناسب . فعلى الباحثين الذين يتناولون هذا النوع من الدراسات أن يغيروا وحدات دراستهم فبدلاً من أن تكون وحدات الدراسة هي أرباب الأسر تكون هي الآبار الموجودة في المنطقة حيث أن كل من يقوم بالرعي لابد أن يكون له مصدر مياه ويزيد ذلك فرصة لقاء معظم أفراد البادية . ولضمان ذلك يجب أن تجرى الدراسة في وقت الجفاف وفي غير مواسم الأمطار وذلك لاستقرار أبناء البادية حول مصادر المياه (الآبار)[1] وتواجه من يقوم بسحب العينات عقبات كثيرة منها :

أ - محدودية المصادر : ويُعد ذلك من أهم المعوقات حيث أن معظم مصادر المعلومات متوفرة في المدينة أو في المجتمعات الحضرية في حين أن المجتمعات الريفية تندر فيها المصادر نظراً لضعف الإمكانات

ب- محدودية المصداقية وهي بشكل عام مثار تساؤل فيما يتعلق بالعالم الثالث إذ أن هناك قصوراً في فهم واستخدام المقاييس الإحصائية التي تؤكد نوعية الاستبيانات التي تُعد من أكثر أدوات جمع المعلومات شيوعاً[2]

٣- تتسم معظم المجتمعات العربية بالتنوع في التركيبة العرقية والثقافية، بيد أن ذلك التنوع لا يتضح ضمن القوائم السكانية

لهذه الأسباب جميعاً فإن هناك خلافاً حول استخدام العينة ونقصد بذلك الخلاف الذي يحدث عند تفضيل العينة غير الإحتمالية على العينة الإحتمالية . وفعاليات غير الإحتمالية مخرج سهل لكثير من الدارسين عندما

---

(1) Bulmer & Wanwick ,op. cit., p.92.

(2) Bulmer & Wanwick, Ibid, pp.101 - 103.

لا يستطيع تحديد مجتمع الدراسة، حيث أنها لا تتطلب تحديداً مسبقاً لمجتمع الدراسة كذلك تمتاز بتنوع الإجراءات ووحدات الدراسة. بل يمكن إجراؤها على متطوعين أو فئات مقصودة سلفاً. وفي كثير من الحالات يمكن إعتبار تلك الفئات ممثله لمجتمع الدراسة غير أن هناك تساؤلات تثار حول موضوعيتها بمعنى أن الشك في تلك النتائج أمر وارد. وإن كان بعض الباحثين يفضلون استخدام العينات الإحتمالية ثم يقومون بتطبيقها عملياً وعلمياً غير أن هناك أنواعاً من الخطأ يصعب على الباحث تجنبه فمن المتفق عليه أن جميع أنواع العينات الإحتمالية لا تخلو من الأخطاء. فمصداقية العينة من الأمور الأساسية والمؤثرة على نوعية المعلومات وسوف نضرب مثالين على ذلك :

المثال الأول: فهو ما تقوم به مؤسسة جالوب (Gallup) وهي مؤسسة أمريكية تقيس آراء المواطنين من خلال إجراء بحوث مسحية ذات تقنية عالية فعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكي جاوز المائتين وأربعين مليون نسمه فأن تلك المؤسسة قد إستطاعت الوصول إلى إطار دراسة يتكون من ألف وخمسمائة من البالغين ولقد كانت النتائج جيدة بنسبة خطأ لايتجاوز ثلاثة بالمائه سلباً أو إيجاباً، ويوضح جدول رقم (١) نماذج الدراسات التي أجريت على المجتمع الأمريكي خلال فترة زمنية طويلة[1].

(1) Royse David. Research Methods in Social Work. Chicago, U.S.A: Nelson - Hall Publishers, 1991. p. 114.

الجدول رقم (١)

توقعات مؤسسة جالوب في الانتخابات الأمريكية ومقارنة ذلك مع الواقع

Year	Gallup Final Survey		Election Results		Deviation
1988	56.0%	Bush	53.9%	Bush	-2.1
1984	59.0	Reagan	59.1	Reagan	-0.1
1982	55.0	Democratic	56.1	Democratic	-1.1
1980	47.0	Reagan	50.8	Reagan	-3.8
1978	55.0	Democratic	54.6	Democratic	+0.4
1976	48.0	Carter	50.0	Carter	-2.0
1974	60.0	Democratic	58.9	Democratic	+1.1
1972	62.0	Nixon	61.8	Nixon	+0.2
1970	53.0	Democratic	54.3	Democratic	-1.3
1968	43.0	Nixon	43.5	Nixon	-0.5
1966	52.5	Democratic	51.9	Democratic	+0.6
1964	64.0	Johnson	61.3	Johnson	+2.7
1962	55.5	Democratic	52.7	Democratic	+2.8
1960	51.0	Kennedy	50.1	Kennedy	+0.9
1958	57.0	Democratic	56.5	Democratic	+0.5
1956	59.5	Eisenhower	57.8	Eisenhower	+1.7
1954	51.5	Democratic	52.7	Democratic	-1.2
1952	51.0	Eisenhower	55.4	Eisenhower	-4.4
1950	51.0	Democratic	50.3	Democratic	+0.7
1948	44.5	Truman	49.9	Truman	-5.4
1946	58.0	Republican	54.3	Republican	+3.7
1944	51.5	Roosevelt	53.3	Roosevelt	-1.8
1942	52.0	Democratic	48.0	Democratic	+4.0
1940	52.0	Roosevelt	55.0	Roosevelt	-3.0
1938	54.0	Democratic	50.8	Democratic	+3.2
1936	55.7	Roosevelt	62.5	Roosevelt	-6.8

أما المثال الثاني: فهو من دول العالم الثالث حيث تختلف نتائج الدراسات بين المؤسسات ولو كانت تلك الدراسات مطبقة على مجتمع واحد، ومثال ذلك ما أجراه مركز الدراسات المسحية بكاليفورنيا حيث قارن بين نتائج ثلاث دراسات أجريت عن طريق مؤسستين وكانت النتائج على النحو التالي:

الدراسة الأولى: لم يكن هناك أي إشارة إلى أحد من سكان المدينة يقل دخله عن عشرة دولارات شهرياً.

أما الدراسة الثانية: فقد أشارت إلى أن ٩٠٪ من مجموع العينة يقل دخلهم عن عشرة دولارات.

أما الدراسة الثالثة: وهي أكثر مصداقية لواقع المجتمع الحقيقي فقد أتت بنتيجة غير متوقعة حيث أن ٧٠٪ من سكان تلك القرية يقل دخلهم عن عشرة دولارات شهرياً[1].

ومقارنتنا لكلا المثالين السابقين يتضح أن مصداقية النتائج في العالم الغربي تقوم على الأسلوب العلمي أما نتائج العالم الثالث فتفتقد إلى المنهج العلمي المناسب لبيئة تلك المجتمعات وتخوف المبحوثين من الدراسات، وعلاقة الدراسة بالواقع العام للمجتمع، بالإضافة إلى هامشية وظيفة البحث الاجتماعي فيها.

لذا وقبل الشروع في استخدام العينات العشوائية يجب على الباحث أن يسأل نفسه الأسئلة التالية:

أ - إلى أي مدى يمكن استخدام العينة العشوائية في تقديم معلومات ذات مصداقية يمكن الاستفادة منها في وضع سياسة تنموية تحقق أهداف المجتمعات النامية.

---

(1) Bulmer & Warwick, op. cit. P. 22 - 222.

ب ـ ما إحتمالية وجود خطأ العينة والخطأ الخارج عن العينة في المسوح الاجتماعية التي تستخدم العينات العشوائية .

جـ ـ ما أهم الفوائد التي يمكن جنيها من استخدام العينات غير العشوائية في مقابل تجاهل عيوب ذلك من العينات[1]

د ـ إلى أي درجة يمكن أن تشمل العينة العشوائية التركيبة المتنوعة لجميع الثقافات الفرعية والعرقية داخل المجتمع

فإذا إستطاع الباحث أن يصل إلى إجابات إيجابية حول تلك التساؤلات فإنه قد حل مشكلة وانتقل إلى مشكلة أخرى التي تتمثل في تحديد حجم العينة . وحجم العينة يُعد من أكثر القضايا جدلاً لدى المهتمين في البحوث الاجتماعية والبحثية خاصة في البحوث التي تطبق على مستوى المجتمع ، فلا يوجد أي تحديد لذلك الحجم بل ان البعض قد يحدد نسباً مئوية تتراوح بين واحد وعشرة بالمائة وفي بعض الدراسات ترتفع النسب لتصل إلى (٢٥٪) بل إن كثيراً من الدراسات تعتمد على المسح الشامل وهذه الاختلافات لا يمكن ارجاعها إلى اختلافات شخصية بل انها ناتجة عن طبيعة تلك المجتمعات وندرة المعايير العلمية الخاصة بطرق تحديد مجتمع الدراسة ويعمد بعض الدراسين إلى إختيار عينة كبيرة على أساس الحقائق التالية :

أ ـ إن هناك علاقة بين كبر حجم العينة ونسبة الخطأ الناتج عن العينة فكلما كبرت العينة كلما قلت إحتمالية نسبة الخطأ ومعنى ذلك أن البعض قد يتجه إلى استخدام عينة كبيرة للحصول على خطأ أقل في حين أنه من الممكن أن يستخدم عينة أقل من ذلك ونحصل على نفس نسبة الخطأ مما يوفر كثيراً من الجهد والوقت والمال ، وكذلك فإن كبر حجم العينة لا

---

(1) Bulmer & Warwick, P. 125.

يضمن بالضرورة أن تمثل جميع فئات المجتمع، فالفئات الأكثر عدداً تزداد فرصة تمثيلها في الدراسة عن الفئات الأقل عدداً.

ب ـ هناك علاقة بين العينة وطبيعة النتائج فكلما كانت العينة كبيرة يقل إحتمال الحصول على نتائج سلبية[1].

ويعد هذا الأمر من الأمور ذات التأثير النفسي لدى كثير من الباحثين خاصة في الدول النامية. فالبعض يعتقد أن كون النتائج سلبية عامل يؤثر على درجة تقبل البحث. في حين أن هناك أساليب يمكن أن يستخدمها الباحث لكي يصل إلى نتائج إيجابية مع عينة صغيرة كأن يحول الفرضيات التي يريد قياسها إلى فرضيات صفرية أو أن يقوم بعكس مستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة. وفي هذه الحالة يضمن الباحث أن تكون النتائج إيجابية دون اللجوء إلى تكبير حجم العينة لتحقيق ذلك الهدف وليس معنى هذا أن الباحث لايضطر لاستخدام عينة كبيرة الحجم، فقد يضطر الباحث لذلك في الحالات التالية:

أ ـ يعتمد حجم العينة على خصائص مجتمع الدراسة المراد دراسته وطبيعة الأسئلة التي يريد الإجابة عليها أو الفرضيات التي يريد قياسها[2]. فهناك فرق بين باحث يريد أن يجري دراسة على طلاب الجامعة مثلاً، حيث يعد ذلك المجتمع مجتمعاً متجانساً في كثير من المتغيرات والتي لاتستخدم في البحث كمتغير العمر والجنس (إذا أجريت الدراسة على الذكور فقط أو الأناث فقط) الحالة التعليمية، الحالة العملية والحالة الاجتماعية، فذلك التجانس في تلك المتغيرات يجعلها قليلة التأثير

---

1 - Borq Walter & Gall Meredith D. Educational Research An Introduction. N.Y: Loqman , 1983. p. 25.

(2) Grinnell, 1988, P. 252

في حين أن الوضع يختلف عند إجراء دراسة على مجتمع ذي اختلافات كثيرة كأن تجرى الدراسة مثلاً على أرباب الأسر في مدينة ما فنجد أن معظم المتغيرات الديموجرافية لا يمكن إغفالها هذا بالإضافة إلى المتغيرات التي يريد الباحث دراستها فهنا يضطر الباحث لأخذ عينة كبيرة لكي يحصل على تمثيل لخصائص المجتمع في هذه العينة.

ب- قد يستخدم الباحث متغيرات كثيرة وقد ينتج عن ذلك أن يكون هناك تأثيرات متبادلة بين تلك المتغيرات لا يمكن التنبؤ، بها الأمر الذي يضطر الباحث لاستخدام عملية تحكم في تلك المتغيرات مما يضطره للحصول على عينة كبيرة.

جـ- في بعض الدراسات يهدف الباحث إلى تقسيم العينة الرئيسة إلى مجموعة من العينات الفرعية وبالتالي فإن تلك العينات الفرعية تتطلب حجماً مناسباً الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في حالة كون العينة الأم صغيرة[1]

نخلص من ذلك أن العينة تقوم على درجة التمثيل بمعنى إذا إفترضنا وجود مجتمع تام التجانس أي أن كل وحداته لديها نفس الصفات الموجودة في الوحدات الأخرى ففي هذه الحالة يمكن أخذ عينة من وحدة واحدة ويمكن وصف ذلك المجتمع من خلال ما يتوفر في تلك الوحدة المختارة غير أن ذلك يعد ضرباً من المستحيل فلا يوجد مجتمع متجانس متماثل إذاً فإن العينة ما هي إلا صورة مصغرة لذلك المجتمع ويتحدد ذلك الحجم بناء على خصائص ذلك المجتمع فكلما كان هناك اختلاف كبير في مجتمع الدراسة كلما كبر حجم العينة والعكس صحيح

(1) Itasca Stephen & Michael. W. B. 1981, P. 190.

رابعاً: ملاحظات يجب مراعاتها

من يطلع على الدراسات السابقة يلاحظ أن هناك عوائق كثيرة بمدى مصداقية النتائج في الدراسات الاجتماعية، سواء كانت تعتمد على بيانات سابقة أو بيانات متحصل عليها من الباحثين. ولقد ألقت تلك الدراسات الضوء على أمور جديرة بالإهتمام من أهمها :

١ ـ قصور في المتغيرات المستخدمة في المسوح الشاملة.

٢ ـ عدم قدرة الباحثين على التعامل مع المتغيرات المستخدمة في المسوح الشاملة نظراً لعدم توفر البيانات بشكل يتيح للباحثين التحكم في تلك المتغيرات، وبالتالي يكون مجال البحث هو فيما تم نشره من بيانات.

٣ ـ على الرغم من أن الدراسات المقننة لا تصل بدرجة التعميم إلى مستوى المسوح الاجتماعية، إلا أنها يمكن أن تستخدم في القياسات (الفرضيات) والتعرف على الثقافات الفرعية بالمجتمع بضروة أكثر وضوحاً.

٤ ـ طبيعة المسوح الاجتماعية لا تراعي الاختلافات الناتجة عن بروز أكثر من ثقافة داخل المجتمع الواحد.

٥ ـ الدراسات التي تعتمد على بيانات المسوح المنفذة تتصف غالباً بالسمة النظرية.

٦ ـ عدم حرص البعض من الباحثين على توضيح كيفية إختيارهم لمجتمع الدراسة، الأمر الذي قد يزيد من اللبس لدى الآخرين بالنسبة للنتائج المتحصل عليها، وبالإضافة إلى التشكك في درجة التعميم.

٧ ـ كبر حجم العينة أو التعامل مع مجتمع الدراسة بكامله لا يضمن تقديم معلومات شاملة لتوضيح الاختلافات في المجتمع والناتجة لبروز أكثر من ثقافة.

٨ ـ يخطىء البعض عندما يقوم بتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال واقعها الكمي دون إدراك الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع المدروس.

٩ ـ نظراً لاختلاف درجة الفهم بين افراد المجتمع الواحد (خاصة في الدول النامية). لذا يجب أن يكون مدى الأسئلة واسعاً ومناسباً، كما يجب الإهتمام بصياغتها وذلك للوصول إلى درجة عالية من الجودة بنوعية المسوح المرغوب إجراؤها.

١٠ ـ ضعف المنهجية المستخدمة ساهم بشكل ما في التأثير على مصداقية تلك البيانات المتعلقة بالمسوح الاجتماعية

١١ ـ غالباً ما تتم المسوحات الشاملة والدراسات المتعمقة في بعض المجتمعات النامية في المؤسسات الحكومية أو أن تتم تحت إشرافها.

١٢ ـ تعمد بعض المجتمعات والتي تتميز بوجود إختلافات عرقية إلى تطوير معلومات للمقارنة التقليدية وذلك للعرض والتحليل ولقد تمت صياغتها بصورة لا تبرز تلك الاختلافات، لذا يجب عند التعامل مع ذلك من البيانات إدراك نقصها فيما يتعلق بجماعة أو أكثر من تلك الجماعات العرقية.

١٣ ـ ضعف إمكانات بعض المجتمعات النامية أثر بشكل أو بأخر على نوعية تلك البيانات.

من خلال ما تم عرضه من نقاط جوهرية يمكننا القول بأن المسوحات الاجتماعية بصفة عامة لم تقدم معلومات وافية عن التركيبة السكانية بشكل يساعد في الفهم الصحيح لطبيعة تلك الثقافات الفرعية. حيث أن دمج تلك الأقليات ضمن جماعات كبيرة تمثيل متواضع، غير أنها يمكن أن تبرز

بشكل واضح في حالة التعامل معها في منطقة وجودها دون إلحاقها مع باقي الجماعات كذلك فإن التطوير والتنوع في استخدام المتغيرات تمكنان الباحثين من الاستفادة القصوى من تلك المسوح الاجتماعية .

ولذا يجب مراعاة النقاط التالية عند إجراء إي دراسة سكانية :

١ ـ الأخذ بالإعتبار التركيبة السكانية في حالة إجراء الدراسة على مستوى المجتمع .

٢ ـ تحديد الفئة المرغوب بدراستها بصورة دقيقة حتى نصل إلى درجة جيدة من الوضوح لفهم خصائص وسمات تلك الفئة

٣ ـ فهم الواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة قبل الخوض في تفسير نتائج الدراسة .

٤ ـ إمكانية التعامل مع المعلومات الأولية ، والتي تم جمعها عن طريق المسوح الاجتماعية ، بصورة مباشرة لزيادة القدرة على التحكم في المتغيرات التي يتم التعامل معها ، لا الاكتفاء بمعلومات جامدة سبق نشرها في المنشورات الإحصائية .

٥ ـ عدم المغالاة في درجة التعميم ، والحرص على أن تكون العينة ممثلة للفئة المدروسة لا لمجتمع الدراسة ككل .

٦ ـ عدم الاعتماد على المنهج الكمي ، والاستعانة بطرق أخرى كالمنهج الكيفي والتاريخي والمقارن . الخ لزيادة القدرة في جمع وتحليل البيانات

٧ ـ رفع مستوى الاستفادة من تلك البيانات المتحصلة من المسوح الاجتماعية ، وذلك بزيادة عدد المتغيرات المستخدمة فيها .

٨ ـ تشجيع ودعم الدراسات المقننة (الدراسات التي تختص بمجتمع فرعي واحد) لما لها من فائدة في تقديم صورة أشمل عن المجتمعات المرغوب في دراستها .

٩ ـ تشجيع القطاع الخاص بالدول العربية للقيام بدراسات على مستوى المجتمع .

١٠ ـ نشر الوعي بأهمية البحوث الاجتماعية والتعاون مع الباحثين وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة ، على المستويين الرسمي والشعبي .

١١ ـ إنشاء مزيد من مراكز البحوث في الدول العربية ودعم ما هو قائم مادياً وبشرياً وتقنياً .

١٢ ـ عقد مؤتمرات على المستوى العربي وبشكل دوري لمناقشة كل ماهو متعلق في زيادة الفاعلية من إجراء الدراسات والمسوح .

المراجـــــع

1 - Borq Walter & Gall Meredith D. Educational Research An Introduction. N.Y: Loqman 1983.

2 - Bulmer Martin & Wanwick Donald P. Social Research in Developing Countries. N.Y: John Wiley & Sons Limited, 1983.

3 Bulmer Martin. The uses of Social Research, social Investigation in Public Policy. London: Maning George Allen & Unwin, 1987

4 - Casley D.J. & Lury D.A. Data Collection in Developing Countries. Clarentdon Press Oxford, 1981.

5 Grinnell Richard M. (Jr). Social Work Research and Evaluation. Utasca Illinois, U.S.A. F.E Peacock Publishers Inc., 1988.

6 - Grinnel Richard M. (Jr). & Williams Margaret. Research in Social Work. Itasca, Illinois: A Primer. F.E. Peacock Publishers Inc., 1990.

7 - Itasca Stephen & Michael William B. Handbook in Research and Evaluation. CA. Publishers San Diego, 1981.

8 - Royse David. Research Methods in Social Work. Chicago, U.S.A: Nelson - Hall Publishers, 1991.